الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصحة ووقاية المجتمع

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF HEALTH & PREVENTION

السياسة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

إن الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من صحة الإنسان وعافيته، حيث أن: "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً ونفسياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز" وتعرف الصحة النفسية على إنها " حالة من العافية يستطيع فيها كل فرد إدراك إمكاناته الخاصة والتكيّف مع حالات التوتّر العادية والعمل بشكل منتج ومفيد والإسهام في مجتمعه المحلي". ويمكن للصحة النفسية أن تتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يجب معالجتها من خلال سياسات شاملة لتعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية وتزويد المصابين بها بالعلاج وسبل التعافي ضمن نهج وطني متكامل.

تسعى وزارة الصحة ووقاية المجتمع وبمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة على ضمان توفير خدمات صحية ذات جودة عالية ، منظمة ومتكاملة، عادلة ومستدامة وفي متناول جميع السكان. وتتولى وزارة الصحة ووقاية المجتمع دورا رئيسيا في وضع السياسات الصحية ومتابعة تنفيذها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية من أجل رعاية صحية ذات معايير معتمدة ومبنية على الأدلة والبراهين العلمية.

وفي إطار قيادة وتسريع استجابة مشتركة بين القطاعات متعددة المستويات، تقوم وزارة الصحة ووقاية المجتمع في الوقت الراهن بالعمل على وضع سياسة وطنية لتعزيز الصحة النفسية كجزء من الخطة الاستراتيجية 2014-2016 ضمن مبادرة تحديث وتطوير السياسات والتشريعات الصحية التي تندرج تحت الهدف الاستراتيجي "تطوير السياسات والتشريعات الصحية في دولة الإمارات وإنفاذها بمشاركة القطاعين العام والخاص".

الرؤية:

تطوير الخدمات الصحية النفسية ورفعها إلى المستويات العالمية وفق نظام فعال يعمل بالشراكة مع الجهات المعنية في توفير خدمات نفسية شاملة (وقائية وعلاجية وتأهيلية وتعزيزية) واستخدامه في جميع مستويات الرعاية الصحية في متناول الجميع

الهدف: إعداد إطار وطني متعدد القطاعات لتعزيز الصحة النفسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

القيم والمبادئ التوجيهية:

يجب أن تتّبع السياسة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية نهجاً يستند إلى حقوق الإنسان ، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للصحة القائمة على مجموعة من القيم والمبادئ التوجيهية المنبثقة من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمدنية للإنسان، لذا تسعى هذه السياسة إلى احترام وتعزيز القيم والمبادئ التالية التي تشكّل أركانها:

- **الاستقلالية**

سوف تضمن كافة الخدمات احترام وتعزيز الاستقلالية والاكتفاء الذاتي لدى الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية ومقدمي الرعاية لهم، من خلال الانفتاح والصراحة في توفير المعلومات، والاحترام في التفاعل بين الأفراد، والتمكين والشراكة في التخطيط للخدمات وضمان منالیتها.

- **المشاركة**

إنّ كل الجهات المعنية، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات النفسية وأسرهم، سوف يساهمون كشركاء كاملي الحقوق في إعداد، وتشريع، وتطوير، وتوفير وتقييم خدمات الصحة النفسية.

- **التمكين والإنصاف والتقبل**

سيتم تمكين كل أصحاب الشأن، من خلال ضمان حقهم في الحصول على الخدمات المقبولة والمتيسّرة، بالاستقلالية وإلغاء وصمة الاضطرابات النفسية وضمان خدمات أكثر شمولية تُشرك المستخدم والمعيل أو مقدم الرعاية، و بشكلٍ خاص سيمارس كافة المستفيدين من خدمات الصحة النفسية قدراً مناسباً من التحكم في أحداث حياتهم، عبر إتاحة الفرصة لهم لاتخاذ القرارات الصحية، والحصول على الموارد والمعلومات المناسبة وإمكانية انتقاء ما يناسبهم من مجموعة الخيارات المتوفرة بحيث يتم الحصول بشكل متساو على الفرص والخدمات المتوافقة مع مختلف احتياجاتهم بحسب وضعهم الصحي.

- **التكامل**

بالإضافة إلى الخدمات التخصصية في مجال الصحة النفسية المقدمة من قبل منشآت الرعاية النفسية التخصصية فأنه من الأجدى العمل على أن تشمل خدمات الرعاية الصحية الأولية خدمات الصحة النفسية الأساسية وذلك لضمان تحقيق التكامل بين مختلف مستويات الرعاية الصحية في الدولة.

- **الجودة**

سيُتمحور نظام الصحة النفسية بكامله حول الجودة عن طريق تأمين خدمات صحة نفسية عالية الجودة، متوافقة مع المعايير الوطنية والدولية والممارسات المبنية على الأدلّة والبراهين، واعتماد نهج تنظيمي سريع الاستجابة، وتطوير كفاءات اختصاصيين الصحة النفسية، والحفاظ على إمكانية الحصول وشمولية الخدمات واستمرارية الرعاية.

الأهداف ومجالات العمل:

إن أهداف ومجالات عمل سياسة تعزيز الصحة النفسية تتوافق مع خطة العمل العالمية في مجال الصحة النفسية لمنظمة الصحة العالمية 2013 - 2020 ومع إطار العمل المقترح للنهوض بخدمات الصحة النفسية في منطقة شرقي المتوسط ومع أهداف الخطة الخليجية وذلك مع مراعاة التوصيات المنبثقة عن ورشة العمل التي عقدت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومختلف الجهات الصحية وغير الصحية المعنية في الدولة، وعلى الاجتماعات التي تم تنظيمها مع مختلف الجهات المعنية المذكورة. وهذه الأهداف تشمل الآتي :

1. تعزيز فعالية الجوانب القيادية في مجال الصحة النفسية
2. تطوير وتعزيز وتوسيع نطاق خدمات الصحة النفسية الشاملة والمتكاملة والمستجيبة للاحتياجات الموجهة للمجتمع لكافة فئاته وأعماره في دولة الإمارات العربية المتحدة
3. تعزيز التعاون متعدد القطاعات لتنفيذ سياسة تعزيز الصحة النفسية
4. تعزيز الوقاية من الاضطرابات النفسية في المجتمع لكافة فئاته وأعماره
5. تعزيز القدرات وتحسين نظم المعلومات وجمع واستخدام وتفعيل البيّانات وإجراء البحوث الخاصة بالصحة النفسية بغرض تطوير خدماتها

خيارات تنفيذ السياسة

الهدف ١: تعزيز فعالية الجوانب القيادية في مجال الصحة النفسية

الإجراءات وخيارات تنفيذها:

السياسات والقوانين: وضع وتعزيز وتحديث وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتشريعات الوطنية المتعلقة بالصحة النفسية في جميع القطاعات المعنية، على نحو يتماشى مع البيّانات المتاحة وأفضل الممارسات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة النفسية وغيرها من قوانين حقوق الإنسان الدولية المصدق عليها من قبل الدولة والقوانين الوطنية ذات الصلة.

المجالات الرئيسية للعمل تشمل: وضع سياسة لتعزيز الصحة النفسية و تطوير التشريعات المختصة بالصحة النفسية وتعزيز تمويل خدمات الصحة النفسية بالدولة.

- إنشاء وحدة تنظيمية على مستوى الإدارة العليا أو آلية تنسيق ذات كفاءة معنية بالصحة النفسية في وزارة الصحة ووقاية المجتمع تضطلع بمسؤولية التخطيط الاستراتيجي، وتقييم الاحتياجات والتعاون متعدد القطاعات، وتقييم الخدمات، مع التأكيد على أهمية إنشاء وحدات نفسية بها بما يتناسب مع المهام التي يتطلبها تطوير خدمات الصحة النفسية، على أن تدار من قبل ذوي الاختصاص والخبرة في الهيئات الصحية.
- توسيع دائرة الوعي على جميع المستويات الوطنية بقضايا الصحة النفسية وتعزيز حماية حقوق المريض النفسي مع إمكانية إعداد ملخصات للتعريف بالسياسات في هذا المجال والتوصية بتنظيم دورات لتنمية المهارات القيادية في مجال الصحة النفسية وغيرها من السبل الفعالة.
- إدماج الصحة النفسية في جميع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بقطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع الخدمات المجتمعية.
- مراجعة التشريعات الخاصة بالصحة النفسية للتحقق من استجابتها للمفهوم الحديث للرعاية الصحية النفسية وعند اللزوم تحديثها بما يضمن مواكبتها لذلك.

تخطيط الموارد: التخطيط على أساس الحاجة المُقدَّرة منهجياً وتخصيص ميزانية، في جميع القطاعات المعنية، تتناسب مع الموارد البشرية المحدَّدة وغيرها من الموارد اللازمة لتنفيذ خطط وإجراءات تطوير خدمات الصحة النفسية المتفق عليها والمستندة على البيانات والأدلة، وذلك من خلال:

- إنشاء آليات لتقييم وحساب فاعلية التكلفة على الصحة النفسية في القطاع الصحي وغيره من القطاعات ذات الصلة مثل التعليم والتوظيف والخدمات الاجتماعية.
- تحديد الميزانية اللازمة في مرحلة التخطيط لإجراء أنشطة محددة ملائمة وعالية المردودية حتى يمكن ضمان التنفيذ.
- الاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين في الدعوة بفعالية إلى زيادة تخصيص الموارد المخصصة لخدمات الصحة النفسية بما في ذلك الموارد البشرية اللازمة.

الهدف ٢: تطوير وتعزيز وتوسيع نطاق خدمات الصحة النفسية الشاملة والمتكاملة والمستجيبة للاحتياجات المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإجراءات وخيارات تنفيذها:

إعادة تنظيم الخدمات وتوسيع نطاق التغطية: اتباع عملية منهجية لنقل موضع الرعاية – عند اللزوم- بعيداً عن المصحات النفسية التي يقيم فيها المرضى لفترات ممتدة في الحالات التي تستدعي ذلك إلى المرافق التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية مع توسيع نطاق التغطية - بما في ذلك استخدام مبادئ الرعاية المتدرجة حسب الاقتضاء- للتعامل مع الحالات ذات الأولوية والاستعانة بشبكة من خدمات الصحة النفسية المجتمعية المرتبطة ببعضها البعض، بما فيها رعاية المرضى الداخليين الذين يقيمون لفترات قصيرة، ورعاية المرضى الخارجيين في المستشفيات العامة، والرعاية الصحية الأولية، ومراكز خدمات الصحة النفسية الشاملة ومراكز الرعاية النهارية ودعم المصابين باضطرابات نفسية الذين يعيشون مع أسرهم، وذلك من خلال:

- توفير خدمات الصحة النفسية للمرضى الخارجيين وتطوير وحدات الصحة النفسية للمرضى الداخليين في مستشفيات الصحة النفسية.
- إنشاء خدمات الصحة النفسية المجتمعية، ومنها خدمات التوعية، وخدمات الرعاية والدعم المنزلية، والرعاية في حالات الطوارئ، وإعادة التأهيل المجتمعي
- إنشاء دور الرعاية النفسية التأهيلية الاجتماعية بما فيها دور الإقامة ما بعد مرحلة العلاج ومراكز الرعاية النهارية
- إنشاء فرق متنقلة (القوافل الطبية) للصحة النفسية المجتمعية متعددة التخصصات لدعم المصابين بالاضطرابات النفسية وأسرهم/ والقائمين على رعايتهم في المجتمع.
- إنشاء فرق طبية متخصصة للحالات التي تتطلب إدخالها قسم الطوارئ والأقسام الداخلية (Crisis Intervention Team)
- إدراج الصحة النفسية في البرامج المعنية بحالات محددة مثل البرامج المعنية بصحة الأم وبالصحة الإنجابية.
- تشجيع المستفيدين من الخدمات وأفراد أسرهم/ القائمين على رعايتهم من ذوي الخبرة العملية على العمل في دعم النظراء.
- دعم إنشاء خدمات الصحة النفسية المجتمعية التي تديرها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية والدينية وغيرها من الجماعات الفاعلة في المجتمع، بما فيها جماعات المساعدة الذاتية والدعم الأسري.
- إلزام إدراج خدمات الصحة النفسية والأدوية الأساسية اللازمة لعلاج الاضطرابات النفسية في نظم التأمين الصحي وتوفيرها للفئات ذات الحاجة اليها.
- إعادة توجيه الخدمات للنهوض بخدمات الصحة النفسية المجتمعية والمتكاملة للمجتمع، التي تركّز على احتياجاته والتكيف معها من خلال نهج يتمحور حول التعافي (مثال على ذلك هرم مزيج خدمات

الصحة النفسية الصادر عن منظمة الصحة العالمية - WHO pyramid for optimal mix of services- **مرفق 1)**

الرعاية المتكاملة والمتجاوبة: دمج وتنسيق خدمات الوقاية والتعزيز وإعادة التأهيل والرعاية والدعم الشاملة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الصحية النفسية والعضوية للمصابين باضطرابات نفسية من جميع الأعمار وتيسير تعافيهم ضمن خدمات الصحة العامة والخدمات الاجتماعية وذلك من خلال إعداد برامج علاجية وخطط للتعافي تعتمد على احتياجاتهم، وذلك من خلال:

- تشجيع مقدمي الخدمات الصحية على ربط الناس بالخدمات والموارد التي تتيحها القطاعات الأخرى في إطار خدمات الرعاية الأخرى (ومن أمثلة ذلك توجيههم إلى الجهات التي تقوم بتوفير فرص كسب العيش والتعليم والتوظيف)
- توفير الأدوية الأساسية اللازمة لعلاج الاضطرابات النفسية على جميع مستويات النظام الصحي، وضمان استعمالها على نحو رشيد وبما يضمن سلامة المرضى، والسماح لمقدمي الخدمات الصحية غير المتخصصين في الطب النفسي من الحاصلين على التدريب الكافي والمعتمد وفق ضوابط محددة من قبل كل جهة معنية بوصف هذه الأدوية.
- تزويد الأشخاص الذين تعرضوا لأحداث حياتية عصيبة، منها حوادث العنف المنزلي، بخدمات وبرامج تساعد على معالجة الصدمات النفسية وتعزيز التعافي والقدرة على التكيف وتجنب التعرض لصدمات أخرى.
- تطبيق تدخلات ترمي إلى تدبر الأزمات الأسرية وتوفير الرعاية والدعم للأسر والقائمين على الرعاية على مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية وسائر الخدمات الأخرى بالتعاون مع القطاعات المعنية الأخرى.
- تطبيق معايير الجودة لتقييم خدمات الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية التي تخدم المرضى سواء داخل أو خارج المنشأة الصحية وتحسين جودتها.
- التشجيع على العمل التطوعي للأشخاص المتطوعين الراغبين في المشاركة في تقديم المساعدة للمرضى الذين يعانون من اضطرابات نفسية.
- الحث على توفير خدمات رعاية الصحة النفسية الأساسية في المؤسسات الصناعية والمهنية الكبرى التي تضم عدد كبير من العمال

تنمية الموارد البشرية: بناء معارف ومهارات مقدمي الخدمات الصحية المتخصصين في الطب النفسي وغير المتخصصين كي يتسنى لهم توفير خدمات الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية عن طريق إدخال الصحة النفسية في مناهج الدراسات الجامعية والعليا؛ ومن خلال تدريب وتوجيه الأخصائيين الصحيين العاملين في هذا المجال، ولاسيما في المرافق غير المتخصصة، حتى يمكنهم تحديد المصابين بالاضطرابات النفسية وتزويدهم بالعلاج والدعم المناسبين فضلاً عن إحالة الأشخاص إلى مستويات أخرى من الرعاية حسب الاقتضاء ، وذلك من خلال:

- وضع وتنفيذ استراتيجية لبناء وتحسين قدرات مجموعة من الموارد البشرية والحفاظ عليها لتقديم خدمات الصحة النفسية والرعاية الاجتماعية في المرافق الصحية غير المتخصصة مثل مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات العامة.

- التعاون مع الجامعات والكليات وغيرها من المؤسسات التعليمية المعنية الأخرى لتحديد وإلزام إدراج عنصر للصحة النفسية في مناهج الدراسات الجامعية ومناهج الدراسات العليا
- تحسين ظروف العمل والرواتب وفرص التقدم الوظيفي للمهنيين والعاملين في مجال الصحة النفسية بغية جذب القوة العاملة والإبقاء عليها

الهدف ٣: تعزيز التعاون متعدد القطاعات لتنفيذ سياسة تعزيز الصحة النفسية

تعاون أصحاب المصلحة: إشراك أصحاب المصلحة من جميع القطاعات المعنية، بمن فيهم المصابون بالاضطرابات النفسية والقائمون على رعايتهم وأفراد أسرهم، في وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات والخدمات المتصلة بالصحة النفسية، من خلال آلية رسمية، عبر:

- إشراك ممثلي جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين والتفاعل معهم والسعي للوصول إلى توافق في الآراء بينهم عند تخطيط أو وضع السياسات والتشريعات والخدمات المتعلقة بالصحة، ويشمل ذلك تبادل المعلومات بشأن الآليات الفعالة لتحسين تنسيق السياسات وخدمات الرعاية عبر القطاعات الحكومية وغير الحكومية.
- تشجيع ودعم إنشاء جمعيات محلية ووطنية مستقلة تمثل المصابين بالاضطرابات النفسية والإعاقات النفسية والاجتماعية، وتشجيع ودعم مشاركتها الفعالة في وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات وخدمات الصحة النفسية

- بناء القدرات المحلية وتنمية الوعي بالصحة النفسية والتشريعات المتعلقة بحقوق المرضى بين فئات أصحاب المصلحة المعنية، بما في ذلك توعيتهم بمسئولياتهم فيما يتعلق بتنفيذ السياسات والتشريعات.

الهدف٤: الوقاية من الاضطرابات النفسية في المجتمع لكافة فئاته وأعماره

الإجراءات وخيارات تنفيذها:

تحديد الفئات الانثلامية في المجتمع لتعزيز اجراءات وقايتهم من الاضطرابات النفسية :

التحديد الاستباقي وتوفير الدعم المناسب للفئات المعرضة بوجه خاص للإصابة بالاعتلالات النفسية والتي تعاني في الوقت نفسه من صعوبة الحصول على الخدمات، وذلك من خلال:

- تحديد وتقييم احتياجات الفئات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة في المجتمع
- تقييم العقبات التي تواجه الفئات "المعرضة للخطر" في الحصول على العلاج والرعاية والدعم
- وضع استراتيجية لاستهداف هذه الفئات وتوفير خدمات تلبي احتياجاتها.

التعزيز والوقاية في مجال الصحة النفسية: تطوير استراتيجية متعددة القطاعات تجمع بين التدخلات الشاملة والموجَّهة الرامية إلى تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية؛ والحد من الوصم والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتُدمَج في التشريعات الوطنية لتعزيز الصحة العامة، وذلك من خلال:

- زيادة معرفة المجتمع بالصحة النفسية وفهمه لها، من خلال برامج التوعية والحملات الإعلامية للحد من الوصم والتمييز ولتعزيز حقوق المرضى النفسيين وكذلك لتمكين الأسر الاكتشاف المبكر للحالات النفسية وسرعة التحويل للطبيب المختص.
- إدراج الصحة النفسية ضمن الرعاية المقدمة قبل الولادة وبعدها للأمهات الجدد في المرافق الصحية، بما في ذلك تدريبهن على مهارات الأمومة.
- تقديم برامج تنمية الطفولة المبكرة التي تركز على النمو المعرفي والحسي الحركي والنفسي-الاجتماعي عند الأطفال فضلاً عن تعزيز العلاقات الصحية بين الأطفال وذويهم.
- وضع برامج مدرسية للتعزيز والوقاية بما في ذلك: برامج تنمية المهارات الحياتية؛ وبرامج مكافحة تسلط الأقران والعنف ورفع الوعي بفوائد اتباع أسلوب حياة صحي وبمخاطر تعاطي المواد المخدرة؛ والكشف والتدخل المبكر للأطفال والمراهقين الذين تظهر عليهم اضطرابات سلوكية.
- تنفيذ برامج لمنع العنف المنزلي والتصدي له، بما في ذلك الاهتمام بالعنف المرتبط بتعاطي المواد المخدرة.
- تنفيذ برامج لمنع الاعتداء الجنسي والتصدي له واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه
- تعزيز ظروف العمل الآمنة والداعمة، مع الاهتمام بإجراء تحسينات تنظيمية في العمل وتقديم برامج تدريبية للمديرين في مجال الصحة النفسية وعقد دورات في إدارة الإجهاد وتوفير برامج للحفاظ على الصحة في أماكن العمل.
- النهوض ببرامج المشاركة في العمل والعودة إلى العمل لفائدة المصابين باضطرابات نفسية واجتماعية.
- تعزيز استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في استراتيجيات التعزيز والوقاية.
- وضع سياسات تفصيلية منبثقة من السياسة الوطنية للصحة النفسية خاصة بالفئات الأكثر عرضة في المجتمع

تعزيز الجهود في مجال الوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية اللاحقة من سوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية:

السعي إلى تعزيز الجهود في مجال الوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية اللاحقة الناتج عن سوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وذلك من خلال:

- وضع وتنفيذ خطة استراتيجية تهدف إلى التوعية بمخاطر المواد المخدرة وأثارها السلبية على المجتمع مع التركيز على الفئات الأكثر عرضة مثل الطلاب والمراهقين.
- وضع وتنفيذ خطة استراتيجية تهدف إلى توعية أولياء الأمور وصناع القرار ومقدمي الخدمات الصحية وتعزيز دورهم في الوقاية من سوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.
- توفير برامج علاجية مسندة علمياً لحالات سوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية
- توفير مراكز العلاج اللازمة على مستوى الدولة لتغطية الاحتياجات بحسب الحاجة وتدعيم سهولة الوصول إليها
- توفير قاعدة بيانات وطنية ونظام ترصد كفيل بمتابعة وضع المخدرات والمؤثرات العقلية بالدولة مثل أنماط التعاطي، والمعلومات الديموغرافية للمرضى، والجرائم والوفيات المتعلقة بالمواد المخدرة.
- مراجعة وتحديث القوانين الخاصة بسوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بالدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لإعادة دمج مرضى سوء استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية في المجتمع وتوفير فرص التعليم والتدريب والعمل لهم.
- توفير خدمات العلاج والرعاية لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية ودور الأحداث من متعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية واستدامة تحقيق مراقبة المخدرات من خلال نماذج مطورة بالتعاون مع السلطة القضائية ونظم العدالة الجنائية

الهدف 5: تعزيز القدرات وتحسين نظم المعلومات وجمع واستخدام البيّانات وإجراء البحوث الخاصة بالصحة النفسية بغرض تطوير خدماتها

الإجراءات وخيارات تنفيذها:

تطوير نظم المعلومات: إدراج الصحة النفسية في نظام المعلومات الصحية الروتيني وتحديد بيانات الصحة النفسية الأساسية المصنفة حسب نوع الجنس والعمر ومقارنتها وإبلاغها روتينيا واستخدامها لأجل تحسين عمليات تقديم خدمات الصحة النفسية وسياسات تعزيز الصحة النفسية والوقاية من اضطراباتها ، وذلك من خلال:

- إنشاء نظام ترصد فعال لمراقبة الصحة النفسية، مع التأكد من تصنيف السجلات حسب الوضع الديموغرافي والمتغيرات الأخرى ذات الصلة.

- إدراج الاحتياجات والمؤشرات المعلوماتية الخاصة بالصحة النفسية، بما فيها عوامل الاختطار والإعاقات، ضمن المسوح الوطنية السكانية ونظم المعلومات الصحية.
- إدراج مؤشرات الصحة النفسية ضمن نظم المعلومات الخاصة بالقطاعات الأخرى.

تعزيز جمع البيّانات وعمل البحوث: تحسين القدرات البحثية والتعاون الأكاديمي فيما يتعلق بالأولويات الوطنية للبحوث في مجال الصحة النفسية، ولاسيما البحوث التطبيقية ذات الصلة المباشرة بتطوير وتنفيذ خدمات الصحة النفسية، وذلك من خلال:

وضع برامج بحوث وطنية ذات أولوية في مجال الصحة النفسية استناداً إلى التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، وذلك من خلال:

- تحسين القدرات البحثية اللازمة لتقييم الاحتياجات والخدمات والبرامج.
- تعزيز التعاون بين الجامعات والمعاهد ومقدمي الخدمات الصحية في مجال بحوث الصحة النفسية.
- تعزيز التعاون بين مراكز البحوث الوطنية والإقليمية والدولية لتيسير التبادل المتعدد التخصصات للبحوث والموارد بين الدول وإنشاء روابط تعاونية دولية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وخارجه.
- تجميع وتحليل البحوث الموجودة بالفعل (السابقة) حول الصحة النفسية (مثل الخدمات، والسمات الوبائية والبيولوجية والوراثية، والسياسات، والبرامج، والاقتصاديات، والتدخلات النفسية والدوائية) وذلك من أجل إثراء قاعدة البيانات اللازمة للتخطيط للخدمات وللتعرف على الأولويات المستقبلية في البحوث.
- تشجيع المعايير الأخلاقية الرفيعة في إجراء بحوث الصحة النفسية لضمان عدم إجراء البحوث دون الموافقة الحرة والمستنيرة للشخص المعني؛ وعدم إجراء البحوث إذا كانت تنطوي على ضرر أو خطر محتمل؛ وحصول جميع البحوث على موافقة لجنة أخلاقية مستقلة تعمل وفقاً للقواعد والمعايير الوطنية.
- تعزيز والمساعدة على نشر البحوث في مجال الصحة النفسية دولياً ووطنياً.
- تخصيص ميزانية للأبحاث في مجال الصحة النفسية خاصة الأبحاث ذات الصلة المباشرة بتطوير وتنفيذ خدمات الصحة النفسية

مرفق 1:

الشكل 1. هرم تنظيم الخدمات[9] لمنظمة الصحة العالمية من أجل أفضل مزيج لخدمات الصحة النفسية *(61)*

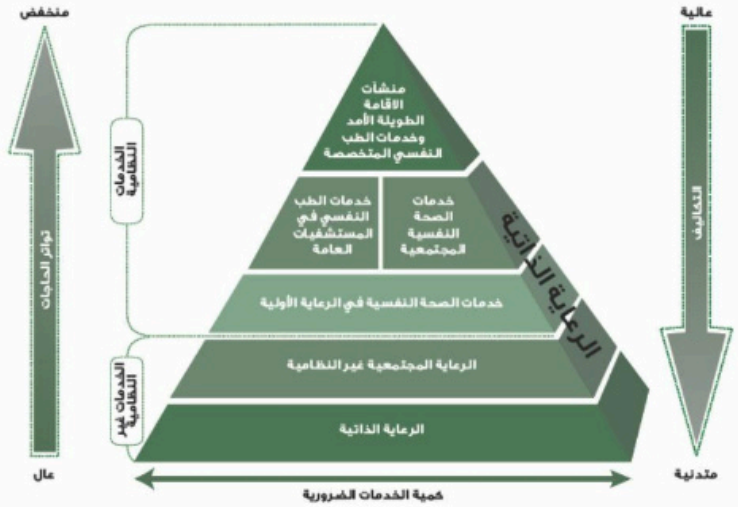

الشركاء الرئيسيون في إعداد السياسة:

إدارة سياسات الصحة العامة بقطاع سياسة الصحة العامة والتراخيص بوزارة الصحة ووقاية المجتمع

- الإدارات المعنية الأخرى في وزارة الصحة ووقاية المجتمع: قطاع المراكز والعيادات الصحية – قطاع المستشفيات
- هيئة الصحة دبي
- هيئة الصحة أبوظبي
- هيئة الشارقة الصحية
- المركز الوطني للتأهيل
- وزارة شئون مجلس الوزراء – إدارة السياسات الصحية
- وزارة تنمية المجتمع